

المملكة المغربية

مداخلة الوفد المغربي في إطار الجلسة الافتتاحية / ٢٩ مارس ٢٠٢١

المنتدى العربي للتنمية المستدامة: "إسراع العمل نحو خطة عام ٢٠٣٠ ما بعد كوفيد" / ٢٩-٣١ مارس ٢٠٢١

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢١

السيدة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة

السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية

السيدة الأمينة التنفيذية للإسكوا

أيها الحضور الكريم

١. أود أولاً وقبل كل شيء تقديم جزيل الشكر للمنظمين على إعداد وتنظيم هذا المنتدى الهام الذي يروم تسليط الضوء على موضوع التعافي من جائحة كوفيد-١٩. كما لا يفوتني أن أعرب بهذه المناسبة عن تقديرنا للأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، وعلى رأسها السيدة رولا دشتي، على الجهود التي تبذلونها وكافة أعضاء السكرتارية من أجل إنجاح هذه المنتقيات.
٢. لقد طال التأثير المدمر لجائحة كوفيد-١٩ الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا، وتسببت في أضرار لا مثيل لها على مستوى الجهود الرامية لاستكمال مسيرتنا نحو التنمية.
٣. وقد عكست هذه الجائحة وما نجم عنها من أضرار بشكل جلي كيف أن التحديات الحالية تتجاوز قدرة أي دولة بمفردها، مما يؤكد مجدداً على أهمية المنظمات متعددة الأطراف ودورها الحيوي في معالجة القضايا العالمية التي تمس شرائح واسعة من الساكنة. وفي هذا السياق، ننوه بالجهود الدؤوبة التي ما فتئت تقوم بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مواكبة القضايا الإقليمية المشتركة، ودراسة أثارها وتبعاتها على الدول العربية، ولاسيما في هذه الظروف.
٤. يعتبر هذا الاجتماع فرصة طيبة لتبادل التجارب والخبرات بخصوص إسراع العمل نحو خطة عام ٢٠٣٠ ما بعد كوفيد. ونود في هذا المقام اطلعكم على بعض جوانب التجربة المغربية بخصوص التعافي من آثار هذه الجائحة وتجاوزها. لقد نهجت المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، استراتيجية ارتكزت على جملة من التدابير الاستباقية، على مختلف الأصعدة.
٥. فعلى المستوى الصحي، اعتمدت المملكة المغربية استراتيجية فعالة جعلتها من السباقين إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية، وكذا من الانخراط في حملة تلقيح مجانية وواسعة النطاق، بوأته مكانةً بين الدول العشرة الأوائل عالمياً في هذا الباب. وهكذا فقد تم القيام إلى حدود اليوم، بما يقارب ٤,٣٠٠,٠٠٠ تلقيح بالجرعة الأولى، و ٣,٥٠٠,٠٠٠ بالجرعة الثانية. وتهدف حملة التلقيح الحالية إلى تحقيق معدل تغطية لا يقل عن ٨٠٪، أي حوالي ٢٥ مليون شخص، لضمان المناعة الجماعية، بناءً على مبادئ المجانية والشفافية والتضامن والتطوع. وهي تستهدف ابتداءً العاملين في الخطوط الأمامية، ولا سيما العاملين في القطاع الصحي والسلطات العامة والأجهزة الأمنية وموظفي قطاع التربية الوطنية، وتشمل العملية جميع المواطنين والمقيمين، حسب العمر.
٦. كما تم إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا، قصد دعم النظام الصحي والتخفيف من آثاره على الأسر والمقاولات، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة والفئات العاملة في القطاع غير المهيكل. وقد تم رصد مبلغ ١٠

مليار درهم عند إنشاء الصندوق، لتُجاوز اعتماداته، بفضل التبرعات الطوعية للأشخاص الذاتيين والمعنويين، وكذا عدد من المؤسسات العمومية والخاصة، ٣٣ مليار درهم.

٧. أما على المستوى الاقتصادي، فقد اعتمدت الحكومة خطة للإنعاش تمتد إلى متم ٢٠٢١، وتشمل تدابير استعجالية لدعم المقاولات، ومن ذلك تسهيل الولوج إلى التمويلات البنكية، وتعزيز آليات الضمان، والتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية على التوازنات الماكرو-اقتصادية الكبرى، والحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي مع تحفيز الاستثمار الخاص النوعي، لاسيما من خلال برنامج "التميز التكنولوجي" الذي يهدف إلى تمويل ٣٠٪ من تكلفة الاستثمار المخصص لإنتاج المعدات المستخدمة في مكافحة فيروس كورونا.

هذا بالإضافة إلى إحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار". وقد ساهم هذا الأخير في رفع الاستثمار العام في موازنة ٢٠٢١ إلى مستوى غير مسبوق قدره ٢٣٠ مليار درهم (أي زيادة بنسبة ٢٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، منها ٤٥ مليار عبر هذا الصندوق، ١٥ مليار درهم من الميزانية العامة و ٣٠ مليار درهم من خلال الشركاء).

التدابير التي اتخذتها السلطات المغربية على المدى المتوسط تندرج في إطار خطة للإقلاع الاقتصادي، بينما تتواصل على المدى البعيد الجهود من أجل جعل المغرب منصة صناعية خالية من الكربون.

٨. فيما يخص الشق الاجتماعي، انكبت المملكة المغربية على مراجعة شاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية، لاسيما من أجل تعميم التغطية الصحية الأساسية، وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحسين منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

وحسب استطلاع للمندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، فقد خففت المساعدات العمومية بشكل ملحوظ من آثار الحجر الصحي على مستويات معيشة الأسر المغربية، حيث انخفض معدل الفقر المطلق بمقدار ٩ نقاط مئوية على المستوى الوطني، كما تقلصت الهشاشة بمقدار ٨ نقاط والفوارق الاجتماعية بمقدار ٦ نقاط بعد تقديم هذه المساعدات.

هكذا ساهمت الإجراءات المتخذة في الحفاظ على الزخم الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وللتذكير، فقد تقدمت المملكة المغربية، في يوليو ٢٠٢٠، بتقريرها الطوعي الوطني الثاني المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٩. وفي الختام، يطيب لي أن أؤكد على تشبث المغرب بروح التضامن في إطار التعاون جنوب-جنوب، والتي تجسدت عملياً في سياق أزمة كوفيد في المبادرة العملية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، متمثلة في الجسر الجوي الذي أقامته المملكة المغربية نحو حوالي ٢٠ دولة أفريقية، لنقل مساعدات دوائية وطبية من أجل مساعدتها للتصدي لجائحة كوفيد-١٩.

والسلام عليكم ورحمة الله.